

كلمة السيد رئيس مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية أمام الدورة 26 لمؤتمر
أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ:

السيد الرئيس

أصحاب الفخامة والمعالي والسمو

السيدات والسادة

الحضور الكرام

أود أن أشكر المملكة المتحدة ودولة إيطاليا على جهودهما الحثيثة المبذولة من أجل تنظيم وإنجاح هذه القمة لتُظهر مخرجاتها مدى قوة التعاون الدولي في التصدي لأحد أخطر التحديات المعاصرة التي تواجه العالم، كما أتقدم بشكر خاص لسلطات مدينة غلاسكو على تنظيم هذا الحدث العالمي .

كما لا يفوتني أيضا أن أثنى حرص المملكة المتحدة على اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لضمان سلامة الوفود المشاركة في هذه القمة التي تُعقد في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم وما سببته جائحة كورونا.

قادة العالم المشاركين في هذه القمة أشكركم شكرا جزيلا وأحييكم على دوركم القيادي اتجاه هذه القضية التي أثبتت المؤشرات والإحصائيات بأنها تشكل تهديداً كبيراً على كوكبنا يفرض علينا الانخراط في اتخاذ إجراءات عاجلة للتكيف والتصدي له والتي تعقد شعوب العالم آمالا كبيرة عليها.

السيد الرئيس ...

بعد تولي حكومة الوحدة الوطنية لزام السلطة التنفيذية في ليبيا ورغم تعدد التحديات التي تمر بها البلاد والتي تشكل القضايا العاجلة بالنسبة للحكومة، إلا أنها لم تهمل القضايا البيئية، حيث وجهت اهتماما كبيرا بها من خلال إنشاء وزارة معنية بالبيئة، كما تم تشكيل لجنة وطنية معنية بقضية تغير المناخ على وجه الخصوص.

ورغم قلة نسبة مساهمة الغازات المنبعثة من المصانع في ليبيا في ظاهرة الاحتباس الحراري والتزامنا بالمعدلات المقبولة لهذه الانبعاثات مقارنة بالدول الصناعية الكبرى، إلا أنه وبغض النظر عن كل ما سبق ذكره، صادقت ليبيا مؤخرا على اتفاقية باريس لتغير المناخ إدراكاً منها بضرورة خلق التزام دولي اتجاه قضايا المناخ.

وفي حين لاقت الاتفاقية في مجملها استحسان الكثير من الدول والمنظمات والشخصيات التي تسعى لإيجاد حلول سريعة وناجحة لظاهرة الاحتباس الحراري، غير أن هنالك نصوص في الاتفاقية لم تلق نفس الاستحسان من بعض الدول، التي ترى بأنها ستواجه صعوبة في إجراء تغييرات جذرية في سياستها البيئية، دون الإضرار باقتصاداتها الوطنية.

إن أضرار التغير المناخي ليست فقط تلك الأضرار المباشرة التي تسبب بها ارتفاع درجات الحرارة القياسية على المحاصيل الزراعية و حرائق الغابات وجفاف المجمعات المائية، بل وأيضا من خلال الأضرار غير المباشرة على الدول النامية والتي تسببت لها مشكلة الجفاف في موجات جديدة من الهجرة السكانية.

إن ليبيا تعتبر أحد أكثر المتضررين من هذه الموجات كونها بلد عبور لأعداد كبيرة من المهاجرين القادمين من دول جنوب الصحراء حيث وصلت مستويات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة إلى معدلات قياسية، ما جعل الحياة القاسية أساسا أكثر قسوة على سكان هذه الدول.

إن مساهمة الدول المتضررة ومنها بلادي في المُحصلة العالمية لتراكم غازات الاحتباس الحراري يعد ضئيلا جدًا، وأقل من أن يذكر، مقارنة بمستوى الانبعاثات الناجمة عن الحركة الصناعية في الدول المتقدمة، وبالتالي فإننا نعتبر عمل بعض الدول خارج المنظومة الدولية ورفض إجراءات التكيف مع التغيرات المناخية أنانية مفرطة.

ففي حين يعد أثر الاحتباس الحراري محدودا إلى حد ما على هذه الدول، كانت الدول الأخرى أكثر تضررا حيث كان فصل الشتاء الماضي شديد الجفاف ثم تبعه فصل الصيف الذي كان مليئا بموجات حر كبرى لم يسبق لها مثيل نتج عنها احتراق الغابات في أماكن عدة وتردي نوعية جودة الهواء بسبب الهواء الساخن المستقر.

إننا من هذا المنبر ندعو الدول الكبرى المُشاركة في هذه القمة إلى الوفاء بوعودها واتخاذ إجراءات تنفيذية فورية للمضي قدما في تقليل نسب انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري و تبني سياسات أكثر فاعلية للطاقات البديلة الصديقة للبيئة والبدء بشكل فعلي في توفير المساهمات التي وعدت بها لصالح دعم الدول النامية من أجل تشييد بنية تحتية مناسبة لتبني التقنية التي تسهم في إنتاج طاقة صديقة للبيئة وتحقيق الهدف الأساسي من اتفاق باريس المتمثل في الحد من زيادة درجة حرارة الأرض لتكون ضمن حدود درجتين مئويتين ومتابعة الجهود المبذولة لجعلها في حدود 1.5 درجة مئوية.

ختاما نؤكد بأننا نعمل بكل موضوعية من أجل المشاركة في صياغة مستقبل التوافقات بشأن معالجة مشكلة تغير المناخ، وأن بلادي ملتزمة بالتحرك فعليا لدعم نهج جديد يركز على التعاطي الأخضر والتنمية منخفضة الكربون، واتخاذ مزيد من الخطوات لتعقب إجراءات التكيف الطوعية التي أنجزت بتمويل ذاتي، وساهمت في وقف مقدار كبير من انبعاثات الغازات الدفينة.

لقد بدأت ليبيا فعليا في استخدام الغاز الطبيعي كبديل عن الوقود السائل في تشغيل العديد من محطات توليد الكهرباء، كذلك أوقفنا حرق ملايين الأقدام المكعبة من الغازات التي كانت تُحرق يوميا أثناء الأعمال المصاحبة للصناعات النفطية، كما سنطلق قريبا حملة وطنية هي الأكبر من نوعها لغرس الأشجار وكذلك اتفقنا مع الشركات النفطية الأجنبية الكبرى العاملة في ليبيا على استثمار أكثر من 23 مليار دولار في تنمية وتعزيز الاستثمار في الطاقة البديلة.

نؤكد بأن خطط واستراتيجيات بلادي للاستجابة والتكيف مع التغير المناخي ستراعي كافة الظروف والاستحقاقات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة (2030) وبما يتماشى مع مخرجات اتفاقية باريس وما سيترتب على كل دولة من التزامات بعد الانتهاء من عقد هذه القمة وأعمال الدورة 26 لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ.

شكرا السيد الرئيس.